المصدر: الأخبار-مصر

التاريخ: 22/ 2/2010 4: 4:41
الباب: اقتصاد
البلد: مصر

محيي الدين في حوار مفتوح مع مستثمري أقاليم الصعيد:

آلية جديدة للقضاء علي مشكلة تأخر تراخيص تشغيل المشروعات

ترفيق أراضي المناطق الحرة العامة وطرحها للمستثمرين بالإيجار

كتب فرج أبو العز:

أعلن الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار عن آلية جديدة تجري دراستها حاليا لتفعيل نظام إصدار تراخيص مؤقتة للمشروعات تمكنها من بدء النشاط لحين استكمال الموافقات اللازمة للترخيص النهائي، مشيرا إلي أن ذلك يقضي علي أحد أهم معوقات الاستثمار في مصر خاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

وأوضح الوزير في حوار مفتوح مع مستثمري الصعيد عقد أمس في محافظة الفيوم بمشاركة محافظي الصعيد أن الآلية الجديدة للتراخيص المؤقتة ستصدر من مجمع خدمات الاستثمار الرئيسي في القاهرة وجميع فروع الهيئة العامة للاستثمار الجاري تعميمها في جميع محافظات مصر وذلك بعد استكمال المستثمر جميع المستندات اللازمة للترخيص بحيث تتولي هيئة الاستثمار متابعة الموافقات اللازمة من خلال نظام الشباك الواحد لجميع الجهات المختصة بالتراخيص.

وأشار الدكتور محمود محيي الدين إلي أن هذه الخطوة تواكب التسهيلات المقدمة لتأسيس الشركات والتي لا تتجاوز مدتها حاليا 3 أيام كحد أقصي لأن بدء أي مشروع في الإنتاج يعني فرص عمل جديدة للشباب .. بجانب تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد القومي. وأفاد الوزير أن النظام الجديد للمناطق الاستثمارية يقضي علي جميع معوقات الترخيص حيث يتضمن رعاية كاملة للمشروع في جميع مراحله.

وردا علي سؤال لأحد المستثمرين حول وجود تحايلات بتغيير النشاط لطرح الأراضي المخصصة للصناعة كاستثمار عقاري أو تجاري أو خدمي.. أفاد الوزير بأن قانون البناء الموحد الجديد يقضي تماما علي هذه التحايلات من خلال إعطاء المحافظين صلاحيات التعامل مع طلبات تغيير النشاط بما يضمن الصالح العام .. مشيرا إلي أن تكلفة تغيير النشاط في بعض الحالات تجعل سعر الأرض أكبر من قيمتها إذا ما اشتراها المستثمر من جديد. ونوه الوزير بأن إجراءات تغيير النشاط تطبق علي شركات قطاع الأعمال العام تماما مثل القطاع الخاص. وأعلن الوزير عن نظام جديد لعمل المناطق الحرة العامة يستكمل قبل نهاية العام المالي الجاري. ويتضمن النظام تولي الهيئة العامة للاستثمار جميع أعمال ترفيق وتطوير هذه المناطق وطرحها علي المستثمرين بالإيجار. وحول الحاجة لتنظيم نشاط التعدين والاستخراج في أقاليم الصعيد التي تمتلك ثروات تعدينية كبيرة.. أوضح الوزير أن هناك مشروع تعده وزارة البترول لتنظيم نشاط التعدين للتعامل بكفاءة مع الثروة التعدينية.

واختتم الوزير الحوار بالتأكيد علي أن الاستثمار في مصر يتحرك لكن المهم هو وضع مسألة الاستثمار علي قمة أولويات المواطنين انطلاقا من أن أي تعطيل لعجلة الاستثمار يعني حرمان المواطن من فرصة عمل.

من جهته.. أعلن أسامة صالح رئيس هيئة الاستثمار عن توقيع اتفاق تعاون بين جامعتي ويلز والفيـوم لإقامـة منطقـة استثمارية علمية علي مساحة 500 فدان باستثمارات إجمالية تتعدي المليار دولار وتتيح 5 آلاف فرصة عمـل.. وأفـاد صالح بأن هذه المنطقة تختص بإقامة مجمع علمي للبحوث المتطورة ذات البعد الاستثماري.

وأوضح رئيس هيئة الاستثمار أن الاستثمار في محافظات إقليم الصعيد شهد نقلة منذ يوليو 2004 حتى يناير 2010 حيث ارتفع عدد الشركات التي تم تأسيسها إلي 3647 شركة بإجمالي تدفقات مالية يتجاوز 14.5 مليار جنيـه.. واسـتحوذت محافظة البحر الأحمر علي الجانب الأكبر بمعدل 1328 شركة استثماراتها تفوق 8.6 مليار جنيـه يليهـا بنـي سـويف باستثمارات قيمتها تقارب 1.4 مليار جنيه ثم قنا 1.1 مليار جنيه وأسيوط 632 مليون جنيه والمنيا 535 مليون جنيـه والوادي الجديد 531 مليون جنيه وأسوان 486 مليون جنيه والفيوم 482 مليون جنيه والأقـصر 415 مليـون جنيـه وسوهاج 364 مليون جنيه.

وتوقع صالح وصول عدد الشركات التي يتم تأسيسها في محافظات إقليم الصعيد إلي عشرة آلاف شـركة بحلـول 2012 بفعل تحول هذه المنطقة إلي جهة جذب للمستثمرين.

وحول الآلية الجديدة لإصدار تراخيص تشغيل مؤقتة للمشروعات.. أفاد حسن فهمي نائب رئيس هيئة الاستثمار أن هـذه الآلية تلزم جهات التراخيص بالبت في طلب المستثمر خلال عشرة أيام ليتم إصدار الترخيص النهائي خلال مدة لا تتجـاوز الشهر الواحد مقابل 18 شهرا حاليا